واقع الشمول المالي من منظور إمكانية الدفع الالكتروني في الجزائر.

The reality of financial inclusion from the perspective of the possibility of electronic payment in Algeria.

د. فرحول ميلود[1]

[1] جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة، مخبر التنمية المحلية والمقاولاتية في ولاية عين الدفلى ، الجزائر، miloud.ferhoul@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 2023/07/16 تاريخ القبول: 2023/09/13 تاريخ النشر: 2023/09/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في الجزائر من منظور إمكانية الدفع الإلكتروني في الجزائر، وهذا من خلال وصف وتحليل أهمية تفعيل استخدام أدوات الدفع الالكترونية على نطاق واسع مع الحرص على أن تكون الخدمات المالية تستهدف جميع شرائح المجتمع خاصة ذات الدخل المحدود في الجزائر، حيث ركزنا على أبعاد الشمول المالي الفعال والتي تعكس مدى توفر خدمات مالية ومصرفية متنوعة وذات جودة عالية كما أنها لابد أن تكون متاحة لجميع أفراد المجتمع بسهولة.

هذا وخلصت الدراسة إلى نتائج مهمة تؤكد بأن الشمول المالي في الجزائر في توسع مستمر وإيجابي خاصة من منظور استخدام الصراف الآلي كإحدى الخدمات المصرفية والمالية المحلية، بالرغم من توفر الكثير من المعوقات التي تقف أمام توسيع خدمات الشمول المالي بشكل فعال في الجزائر.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي.، خدمات الدفع الالكترونية.، قطاع مالي ومصرفي.

تصنيفات JEL : E50، L87، G21.

Abstract:

This study aims to shed light on the reality of financial inclusion in Algeria from the perspective of the possibility of electronic payment in Algeria, and this is by describing and analyzing the importance of activating the use of electronic payment tools on a large scale, while ensuring that financial services target all segments of society, especially those with limited income in Algeria, where we focused on the dimensions of effective financial inclusion, which reflect the availability of diverse and high-quality financial and banking services, and they must be easily available to all members of society.

The study concluded with important results confirming that financial inclusion in Algeria is in a continuous and positive expansion, especially from the perspective of using ATMs as one of the local banking and financial services, despite the presence of many obstacles that stand in the way of effectively expanding financial inclusion services in Algeria.

Keywords: Financial inclusion; Electronic payment services; Financial and banking sector.

Jel Classification Codes: E50, L87, G21.

1. مقدمة:

شهد العالم في الأعقاب الأخيرة الكثير من التحولات والتغيرات على الصعيد الدولي ولعل أهمها الثورة العارمة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والتي تعتبر من أهم سمات العصر الحديث التي تأثر بها الناس، وبذلك ساهم انتشار شبكة الانترنت وتحققها الشامل لدى الدول في فرض أشكال جديدة من المعاملات المرتبطة بالاقتصاد، ومن أهم هذه الأشكال نجد التسويق الإلكتروني والذي برز مع بروز ما يعرف بالاقتصاد الرقمي ليرافقه بعض الأدوات الأساسية في الاقتصاد التي تهتم بتسوية المدفوعات النقدية من خلال استخدام الانترنت، والتي سميت بوسائل الدفع الالكترونية، حيث تمثل أهم الأدوات المصرفية التي ألغت التعاملات بالأوراق النقدية التقليدية لتمكن العميل الاستفادة من الخدمات المصرفية كسداد فواتير السلع والخدمات عن طريق الاتصالات الهاتفية والالكترونية بأقل التكاليف وفي الأوقات القياسية، فمن خلال هذه الصناعة المصرفية الحديثة استطاعت المصارف أن تحقق الاستفادة القصوى لدى المتعاملين عن طريق الوصول إلى تقديم الخدمات المالية بكلفة منخفضة وإلى جميع فئات المجتمع، وفي هذا الصدد نجد أن إمكانية الدفع الالكتروني كانت إحدى أهم عوامل تعزيز الشمول المالي لدى الدول، وبذلك برز الشمول المالي كإحدى الأساليب الحديثة لمواجهة العديد من المشاكل المعاصرة والتي تعلقت أساسا بعدم قدرة كل فئات المجتمع خاصة فئة ذوي الدخل المحدود من امتلاك حسابات مصرفية أو التعامل ضمن القنوات المصرفية الرسمية.

والجزائر من الدول التي شهدت ولادة حديثة للعمل المصرفي الالكتروني ليشمل استخدام التكنولوجيا والانترنت في تطوير المنتجات المصرفية وتقديمها للمتعاملين داخل المجتمع على اختلافهم، خاصة مع التزامها بقواعد الرأسمالية والاقتصاد الحر، وبذلك هي تسعى اليوم أن تعزز شمول خدماتها المالية لكل أفراد المجتمع حتى تستطيع تعبئة مواردها المالية بطريقة أكثر توسعية، خصوصا وأن أداء المؤسسات المصرفية بقي يكافح من أجل تعبئة الإيرادات المالية خاصة مع رواج التعاملات في السوق الموازية ومع ضعف آليات استرجاع جبايتها العادية، فقد تحتم عليها اليوم أن تحاول تفعيل الشمول المالي كإستراتيجية لضمان تدفقات مالية أكبر خاصة وأنها تملك بعض الميكانيزمات التي لها القدرة في ذلك كإمكانية الدفع الالكتروني، ومن هنا تتضح لنا معالم إشكالية دراستنا والتي يمكن بلورتها من خلال طرح التساؤل الجوهري التالي:

- **إلى أي مدى يمكن أن تساهم إمكانية الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟**

وفي سياق التدرج السليم للإجابة على إشكالية دراستنا نسعى لصياغة جملة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- فيما تكمن أبعاد الشمول المالي التي تضمن وصول الخدمات المالية إلى أفراد المجتمع؟
- ما هي أهم أشكال وسائل الدفع الإلكترونية التي تدعم تعزيز الشمول المالي؟
- ما طبيعة العلاقة بين أدوات الدفع الالكترونية والشمول المالي في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة تسعى هذه الدراسة إلى اختبار صحة الفرضيات التالية:

- تسهم سهولة الوصول إلى الخدمات المالية لدى أي بلد بتعزيز مستوى الشمول المالي خاصة مع ضمان جودة لدى هذه الآليات المستخدمة في التعاملات المصرفية والمالية.
- إن الاستخدام الواسع للصراف الآلي والاعتماد على بطاقات الدفع الالكتروني خاصة لدى شرائح مجتمعية واسعة إنما هو أحد دعائم الشمول المالي.
- يسمح انتشار وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر في تعزيز مستويات الشمول المالي في الجزائر.

للإجابة على إشكالية الدراسة ومن منطلق تحليل وإثراء فرضياتها، تسعى هذه الدراسة أيضا لبلوغ الأهداف التالية:

- التحديد الدقيق لماهية الشمول المالي وأهم أبعاده ومرتكزات تعزيزه.
- أهمية تعزيز الشمول المالي وخطوات الإستراتيجية التي تضمن تعزيز ذلك.
- تحديد طبيعة العلاقة بين الشمول المالي وأدوات الدفع الإلكتروني في الجزائر.

سعيا لبلوغ أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للقيام بدراسة وتحليل ونقد أهم الجهود المبذولة من طرف الجزائر لترقية إمكانية الدفع الإلكتروني وهذا لتعزيز مستوى الشمول المالي لديها، وهذا من خلال الرجوع إلى أدبيات الموضوع، والتأطير النظري لمفهوم الشمول المالي، بالإضافة إلى تحليل أهمية استخدام وسائط الدفع الإلكترونية في توسيع استخدام الخدمات المالية.

2. الإطار المفاهيمي للشمول المالي.

برز الشمول المالي بوصفه أحد الأساليب الحديثة لمواجهة العديد من المشاكل المعاصرة، لاسيما تعلق الأمر بعجز الكثير من الدول تعبئة إيراداتها المالية التي كان سببها تهميش طبقات مجتمعية في التعامل بالأدوات المالية التي تتيحها الدول، لكن مع تطور الظروف التي يشهدها العالم جعلت الصناعة المالية والمصرفية تنمو مع تطور حاجة الدول لتحقيق الاستقرار المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وبذلك حاولت الكثير من الدول خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي عرفت بأزمة الرهن العقاري أن تضع سياسات تهتم من خلالها الحكومات بتعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل المناسب، إضافة إلى توفير خدمات مالية أخرى متنوعة ومبتكرة ذات جودة عالية سواء من ناحية تكاليف الحصول عليها أو وقت استخدامها.

1.2 نشأة الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول عكس الإقصاء المالي لأول مرة في عام 1993 في دراسة 'ليشون وثرفت' Leyshon & Thrift عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع إحدى البنوك في منطقة بانجلترا ما صعب وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وهنا لابد من التفريق بين أمرين اثنين وهما التخلي الاختياري من طرف أفراد المجتمع عن التعامل بالمنتجات المالية بسبب انعدام الحاجة إليها وبين عدم قدرة فئات المجتمع الوصول إلى تلك المنتجات المالية بسبب عدم توفرها أو عدم إتاحتها لكل المتعاملين خاصة الطبقة الكادحة في المجتمع، ولذلك سنحاول أساسا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على موضوع الشمول المالي وكيفية منح الفئات الاجتماعية على اختلافها القدرة من بلوغ الخدمات المالية والمصرفية.

2.2 مفهوم الشمول المالي:

حظي مصطلح الشمول المالي اهتماما كبيرا من قبل الهيئات المالية الدولية، والمفكرين الماليين، ولهذا تعدد مفاهيم هذا المصطلح، وعليه يمكن تعريف الشمول المالي كالأتي:

يعرف البنك الدولي الشمول المالي بأنه يمثل "إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم، المعاملات، المدفوعات، الادخار الائتمان والتأمين، ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة" (معوشي و مغدور، 2022، صفحة 169).

كما عرفت مجموعة العشرين (**G20**) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي بأنه "تعزيز وصول واستخدام كافة شرائح المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات المالية والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة" (بن عيني و حسن شحادة، 2022، صفحة 117).

أما بالنسبة لمنظمة (**OECD**) والشبكة الدولية للتثقيف المالي المنبثق عنها فقد عرفت الشمول المالي بأنه "العملية التي يتم من خلال تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة، بالسعر المعقول وفي الوقت المحدد، وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات والخدمات من فبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي" (بوعلاق، أيت يحي، و مشير، 2022).

كما عرف في بعض المراجع الفكرية بأنه يمثل "عملية إتاحة الخدمات المالية لعدد كبير من الأفراد والشركات بتكلفة، وخاصة تلك القطاعات التي لا تتعامل مع المؤسسات المصرفية أو تفتقر إلى الخدمات بتكلفة معقولة" (Rakhrour & Daham, 2021, p. 480).

هذا ويمكن القول انطلاقا مما تقدم أن الشمول المالي هو عملية لتعزيز الوصول الميسور التكلفة في الوقت المناسب والكافي إلى مجموعة من واسعة من المنتجات والخدمات المالية، مع توسيع استخدامها من قبل جميع شرائح المجتمع عن طريق تنفيذ مناهج قائمة ومبتكرة مصممة خصيصا لذلك، تأخذ بالحسبان الوعي المالي والتعليم بغرض تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاقتصادي والاجتماعي. (Yoshino Naoyuki & Morgan Peter, 2016, p. 4)

3.2 أبعاد الشمول المالي:

تطور مفهوم الشمول المالي خلال السنوات الأخيرة حيث عرف العديد من المراحل والتي قد تباينت حسب تباين الأبعاد الرئيسية في تحديده، فقد كان يعزى بأن الشمول المالي هو سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، بعدها قد تطور المفهوم ليشرك ضرورة استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، ليصل الشمول المالي إلى مرحلة متقدمة تضمن تقديم المنتجات والخدمات المالية بالجودة التي ترقى إلى مستوى تطلعات كل فئات المجتمع دون استثناء، حيث قام تحالف الشمول المالي (**Alliance of Financial Inclusion**) بإجراء مبادرة لوضع مجموعة من الأبعاد لقياس الشمول المالي، وعليه خلصت هذه المبادرة إلى وضع واعتماد ثلاث أبعاد أساسية لقياس الشمول المالي وهي (حسيني، 2020، صفحة 102):

1.3.2 الوصول للخدمات المالية: تشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، ومن بين مؤشرات قياس هذا البعد تتمثل في:

- عدد نقاط الوصول لكل 10000من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع؛
- مدى الترابط بين نقاط تقدم الخدمة؛
- النسبة المئوية لإجمالي للسكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول على الأقل؛

2.3.2استخدام الخدمات المالية: تشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية، ومن بين مؤشرات قياس هذا البعد نجد:

- نسبة البالغين الذين لدهم نوع واحد على الأقل من كحساب وديعة منتظمة؛
- نسبة البالغين الذين لدهم نوع واحد على الأقل من كحساب ائتمان منتظمة؛
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية؛
- نسبة الشركة الصغيرة أو المتوسطة التي لديها حسابات ملية رسمية.

3.3.2 جودة الخدمات المالية: تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حدي ذاته، حيث انه على مدى 15 سنة الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية، حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وهو بعد

غير واضح، حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية (التكلفة، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك).

4.2 أهمية تعزيز الشمول المالي:

تكمن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية من طرف كل فئات المجتمع من خلال انعكاسها كليا على الجانب الاقتصادي والاجتماعي للدول على حد السواء، هذا ويمكن تلخيص آثار زيادة مستويات الشمول المالي في الأهمية التالية (شنبي و السعيد، 2019، الصفحات 107-108):

- تكشف مجموعة متزايدة من البحوث أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، لاسيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية. ورغم تفاوت الشواهد إلى حد ما، فإنه حتى الدراسات التي لم تتوصل إلى نتائج إيجابية تشير غالبا إلى إمكانية تحقيق نتائج أفضل من خلال إعطاء اهتمام كبير للاحتياجات المحلية؛
- تحقيق منافع واسعة النطاق من الشمول المالي، حيث أظهرت الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها وبالتالي تساعد في تحسين إمكانات كسب الدخل، وبالتالي تحد من الفقر. فقد توصلت دراسة في كينيا إلى أن إتاحة الحصول على هذه الخدمات حققت منافع كبيرة من خلال تمكين الأسر من زيادة مدخراتها بأكثر من الخمس، وسمح لنحو 150000 امرأة بترك العمل بالزراعة وإنشاء المشاريع أو أنشطة التجارة التجزئة، وبالتالي تقليص نسبة الفقر بين هذه الأسر المعيشية بحوالي 22%؛
- يمكن للخدمات المالية الرقمية أيضا أن تساعد الناس على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة، ففي كينيا مثلا توصل الباحثون إلى أنه عند حدوث انخفاض غير متوقع في الدخل لم يقم مستخدموا الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بتقليص الإنفاق على أسرهم، فيما قام غير المستخدمين ومن يعانون من ضعف إمكانية الوصول إلى شبكة هذه الخدمات بخفض مشترياتهم من الغذاء والمواد الأخرى بنسب تتراوح بين 7% و10%.
- تساعد الخدمات المالية الناس على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات، فبعد تزويد البائعين في كينيا لاسيما النساء بحسابات ادخار، ارتفعت مدخراتهم وزاد استثمارهم.
- تعزيز استقرار النظام المالي من خلال التخفيض من المخاطر التي تواجهها المؤسسات المصرفية أو المالية خاصة مشكل السيولة، كما يعمل الشمول المالي على تنويع محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية.
- تمكين الأفراد من الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم حيث تمكين الأفراد من استخدام المنتجات المالية بسهولة وجودة يسهل عمليات الاستثمار والادخار، وهي العامل الأساسي لنمو الاقتصاديات وتكوين رأس المال (محمد و عجور، 2017، صفحة 12).

5.2 متطلبات تبني إستراتيجية الشمول المالي:

إن بناء إستراتيجية الشمول المالي يتطلب المرور بهذه الخطوات الرئيسية والتي نذكرها فيما يلي: (تقرير، 2015، صفحة 3)

- يجب تحديد الأهداف المستقبلية أولا والتي تعكس أهمية تعزيز الشمول المالي؛
- تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في المواضيع ذات الصلة بالشمول المالي من خلال دراسة البيئة المصرفية والمالية دراسة عميقة؛
- تحديد المعوقات التي من الممكن قد تواجه عملية التطبيق؛
- تحديد سبل وآليات تجاوز المعوقات والتحديات؛

- تخصيص كل الجهود والإمكانيات المتاحة لتفعيل الإستراتيجية على أرض الواقع؛
- تنظيم وإدارة العلاقة مع الأطراف المشاركة في بناء الإستراتيجية بشكل يسهل عملية انجاز الأهداف المسطرة؛
- تحديد آليات لمتابعة وقياس الأداء والإنجاز لعملية بناء الإستراتيجية.

6.2 معوقات توسيع خدمات الشمول المالي:

توجد العديد من العوامل المشتركة التي تعوق انتشار أو اتساع رقعة الشمول المالي في العديد من دول العالم، وأهم هذه العوامل يتمثل فيما يلي:

- عدم امتلاك الأموال الكافية لفتح الحساب في البنك أو أي مؤسسة مصرفية مالية هو أحد أهم الأسباب لعدم استخدام الخدمات المالية، حيث أن التغلب على هذا النوع من الحواجز يرتبط بمجموعة من العوامل منها طبيعة توزيع الدخل ومستويات الفقر داخل المجتمعات الفقيرة، إلا أنه يرتبط أيضا بالسياسات التي تتبعها المؤسسات المالية والمصرفية عند تحديد الشروط الواجب توافرها في من يملكون حسابا ماليا أو الحد الأدنى لامتلاك الحساب. (تقرير، إضاءات نشرة توعوية، 2016، صفحة 3)
- اعتقاد الكثير من الفئات الاجتماعية بأنها غير معنية بالمنتجات المصرفية لغياب الثقافة المالية لديهم، خاصة بالنسبة للدول النامية.
- أحيانا قد تكون العوامل التشريعية والقانونية إحدى العوائق التي تقف أمام توسع الشمول المالي خاصة ما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات المصرفية أو اكتساب البطاقات الالكترونية للدفع الآلي.
- التكاليف التي دائما ما تجعل المستهلك ينفر منها، فالكثير من المؤسسات المالية في الدول فشلت في تقديم المنتجات المالية بالجودة والتكاليف المناسبة.
- الاعتبارات الدينية والتي غالبا ما تحول دون حصول البعض على حساب في مؤسسة مالية من خلال التأكد من أن التعامل معها هو مخالف للعقيدة التي يتبعها مثل المعاملات الربوية التي ينفر منها المجتمع الإسلامي، أو أن للمتعاملين ثقافة بأن التعاملات هي غير واضحة وليست مفهومة.

7.2 أدوات الدفع الإلكتروني الداعمة لتعزيز الشمول المالي:

توفر المؤسسات الرسمية المصرفية والمالية لفئات المجتمع الكثير من المنتجات التي توفي الغرض للعملاء المستهدفين، حيث تأخذ وسائل الدفع الالكتروني أشكالا مختلفة اختلفت باختلاف مزايا ودور كل منها وفيما يلي سنحاول حصر أهمها:

1.7.2بطاقات الائتمان: وتعرف هذه البطاقات على أنها: "بطاقة تؤدي وظيفتي الوفاء والائتمان تصدرها مؤسسة مالية، لشخص (طبيعي أو معنوي)، فتتيح لحاملها إجراء سحب نقدي من البنوك، أو الحصول على سلع وخدمات فور تقديمها، مع التزامه بالسداد للبنك المصدر بالشروط والقواعد المحددة بالعقد المبرم بينهما" (عرابة، 2012، صفحة 19)، كما يمكن تعريفها أيضا على أنها: "البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة، وهي التي تتيح لحاملها الحصول على ائتمان فعلي، ومن أمثلتها: بطاقة الفيزا والماستر كارد وأمريكان أكسبرس" (عمر و عبابنة، 2008، صفحة 41).

2.7.2 بطاقة الخصم الشهري Charge Card: وهي بطاقة تمكن حاملها من استخدامها في عمليات الشراء المختلفة، وتلقي خدمات في شتى أنحاء العالم، إضافة إلى عمليات السحب النقدي من خلال الأجهزة التابعة للبنوك المصدرة في جميع دول العالم ويستخدم هذا النوع من البطاقات كأداة وفاء وائتمان في فترة زمنية محددة ومتفق عليها من قبل البنك والعميل، ومن البطاقات المشهورة لهذا النوع: أمريكان إكسبريس، وديزاينر كلوب.

3.7.2 بطاقة الصراف الآلي: وهي تابعة لبطاقات الدفع الالكتروني غير الائتمانية ويمكن اعتبارها على أنها: "أداة داخلية مكونة من بطاقة بلاستكية تحتوي على شريط ممغنط، يسجل عليها جميع بيانات الحساب الجاري بالإضافة إلى رقم سري يستخدم عند التعامل مع جهاز الصراف الآلي، ومن مميزات هذه البطاقة أنها تصدر فقط لمن له رصيد لدى البنك، ويتم الخصم فور استخدامها" (شوكت و عرفات، 2007، صفحة 15).

4.7.2 بطاقة الشيك: وتصدر هذه البطاقة لإبرازها مع الشيكات المضمونة التي تصدرها البنوك، ويتم صرفها حال تقديمها مرفقة مع البطاقة، وتستخدم هذه البطاقة لسحب النقود ولضمان الشيكات المستخدمة بدلا من النقود في عملية شراء السلع والخدمات (عذبة و الجادر، 2009، صفحة 39).

5.7.2 بطاقة الدفع مقدما: هي بطاقة تقوم على أساس تثبيت مبلغ، كما يمكن الدخول في البطاقة بذلك المبلغ، ليتم التخفيض التدريجي للمبلغ كلما تم استعمالها.

3.تشخيص واقع الشمول المالي في الجزائر.

تسعى الجزائر سعيا حثيثا لتبني إستراتيجية محكمة لتعزيز الشمول المالي خاصة وأنها أدركت أن توفير وإيصال الخدمات والمنتجات المالية لكل فئات المجتمع من أهم الآليات التي تعتمد عليها الدول والمؤسسات المالية اليوم لتحقيق الاستقرار المالي ودعم مستويات التنمية المستديمة، هذا وتعتبر الجزائر من الدول التي أخذت على عاتقها مسؤولية تطوير المعاملات النقدية بين مصارفها (بلعايش و بن اسماعين، 2014، صفحة 74)، وهي تحاول دائما تأهيل وترقية الصناعة المصرفية بداخلها، فتحسين الخدمات المصرفية ووضع الموزعات الآلية **ATM** هي إحدى السمات التي تبرز نمو النشاط المصرفي و إدماجه بالتطورات التكنولوجية، فقد تم إنشاء شركة ذات أسهم سنة 1995 ما بين المصارف الثمانية للجزائر تقوم بصناعة البطاقات الالكترونية الخاصة بالسحب الآلي حسب المقاييس المعمول بها دوليا، وقد نشأة الخدمة المصرفية الرقمية أساسا بموجب عقد مبرم بين شركة **SATIM** والشركة الفرنسية **Ingenico Data Systems** من أجل تعميم النقد الالكتروني في البنوك التجارية.

1.3 الشمول المالي من حيث الكثافة المصرفية:

من خلال هذا المؤشر يمكن قياس مدى توسع شبكة البنوك في دولة ما مما يعني توفر الخدمات المالية لنسبة كبيرة من السكان وذلك دون تحمل تكلفة وعناء التنقل إلى المصارف التجارية، حيث كشفت الكثير من الدراسات السابقة بأن الشرائح المجتمعية على اختلافها تسجل استياء نظير عدم توفر الخدمات المالية والمصرفية في المناطق المعزولة ولاسيما المناطق التي لا تكتظ بالسكان، وهو ما أخذته بعض الهيئات الاستشارية الدولية في إطار توعية وتحسيس أصحاب المصالح في القطاع المالي والمصرفي بضرورة توسيع كثافة المؤسسات المصرفية وهذا ضمانا لتوفير الخدمات المالية والمصرفية على نطاق واسع من التداول.

والجزائر من بين الدول التي باشرت فيها السلطات التركيز نحو تعميم انتشار وتكثيف تموقع المصارف والمؤسسات المالية خاصة في ظل المساحة الشاسعة لهذا البلد ولعل الجدول التالي يحدد مدى مساهمة الكثافة المصرفية في توسيع مستوى الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة ما بين 2012 و 2021.

الجدول 1: الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2012-2021.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الشبابيك	1227	1278	1336	1301	1324	1367	1301	1441	1499	1525
عدد سكان البالغين على عدد الشبابيك	8100	7900	7870	8300	7900	7700	7400	7200	800	7500
عدد فروع البنوك التجارية في كل 1000 كلم مربع	0.47	0.5	0.52	0.55	0.56	0.56	0.58	0.59	0.6	0.61

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر:

https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-dab-gab /

نلاحظ من خلال الجدول رقم 1 أن هناك ارتفاع في عدد الشبابيك والوكالات المصرفية بنسبة 24%سنة 2021 مقارنة بسنة 2011، وهذا ما أدى إلى تحسين مؤشر الكثافة المصرفية في سنة 2021 بواقع 26500 شخص لكل فرع بنكي، إلا أن هذا المؤشر لا يزال بعيدا عن المعدل العالمي المحدد لتوزيع الشبابيك الخاصة بكل 10000 شخص، والذي بدوره يؤكد أنه هناك مسعى لتوسيع انتشار المصارف والوكالات البنكية عبر التراب الجزائري لكن تبقى هذه المصارف تعيش ضغط رهيب نظرا لعدم وجود نجاعة في تحديد مواقعها بناءا على دراسات ميدانية دقيقة، ما يجعل الفرد الجزائري قد يجد صعوبة في كثير من المناطق إلى إيجاد مصرف أو مؤسسة مالية لتلبية حاجاته المالية، وعليه قد يجعل هذا المؤشر الشمول المالي في مركز لا يتماشى وتطلعات الحكومة الجزائري خاصة خلال هذه الفترة المهمة والتي عرفت دفعا غير مماثلا في سياق تخصيص أظرفه مالية ضخمة لرقمنة القطاع المصرفي برمته.

2.3 الشمول المالي من حيث عدد الأجهزة الآلية الخاصة بالبريد والمواصلات:

توفر المؤسسات التابعة للبريد والمواصلات في الجزائر خدمات مالية ذات طابع إلكتروني، إنما تكمن في مسعاها لتعميم خدمة السحب عبر الصراف الآلي عبر كافة فروعها لدى ربوع الوطن، كإستراتيجية لترقية أدائها من جهة وكمسعى لدعم جودة الخدمات المالية المقدمة من طرفها من جهة ثانية، خاصة وأنها تستهدف شرائح واسعة من المجتمع الجزائري تحديدا ذوي الدخل المحدود والأصحاب التحويلات المالية البسيطة من حيث المبلغ، وهذا ما يستدعي ضرورة تسليط الضوء على ما تقدمه من أدوات دفع الكترونية تحت التداول للكشف عن مساهمتها في تعزيز مستوى الشمول المالي، ولعل الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 2: عدد الصرافات الآلية الموجودة في البريد والمواصلات لدى الجزائر في الفترة 2011-2022.

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد الصرافات الآلية الموجودة لدى البريد والموصلات في الجزائر	606	606	694	897	1079	1122	1271	1393	1404	1407	1409	1499

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر:

https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-dab-gab/

نلاحظ من خلال الجدول رقم 2 أن عدد الصرافات الآلية الموجودة في مؤسسات البريد والمواصلات أخذت منحى متزايد ما بين سنة 2011 و2021، ولإثبات ودعم هذا الطرح نعتمد على طريقة مرشح أو مصفي 'هودريك وبريسكوت' والتي تعتبر من بين أهم

الطرق المستخدمة في تمهيد السلاسل الزمنية وتحديد الاتجاه العام لها، عن طريق حساب السلسلة الزمنية (YP_0)من السلسلة، بحيث يكون تباين السلسلة الزمنية الأولى أقل ما يمكن حول الفرق الثاني لها (المرعي و المصبح، 2016، الصفحات 163-162)، وعليه سنحاول معرفة اتجاه تطور عدد الصرافات الآلية الموجودة في مراكز البريد والموصلات لدى الجزائر خلال الفترة 2011-2022.

الشكل 1: تطور عدد الصرافات الآلية لدى مؤسسات البريد والمواصلات في الجزائر، الاتجاه العام ومعدل النمو الدوري.

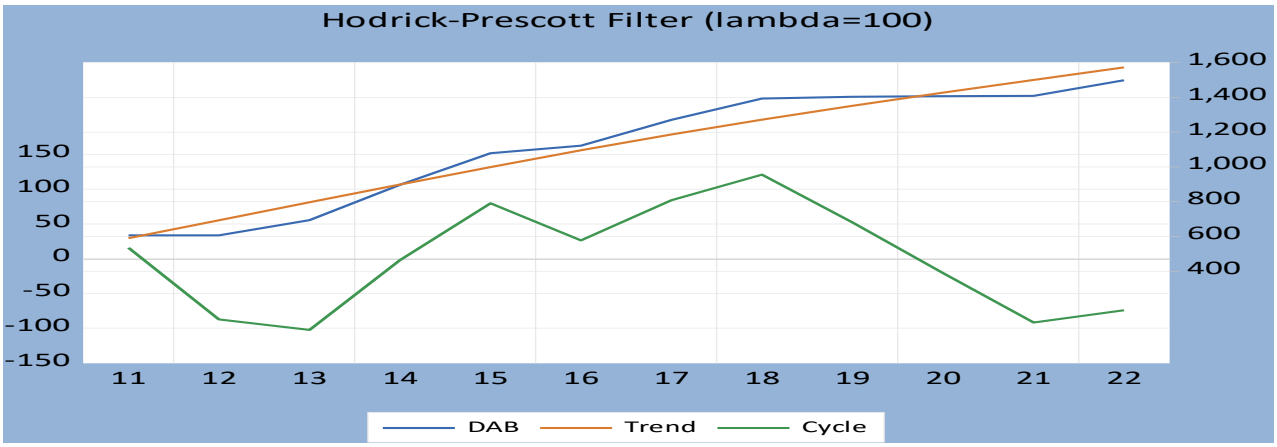

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال الشكل رقم 1 نلاحظ أن الاتجاه العام (Trend) لسلسلة الصرافات الآلية الموجودة في مؤسسات البريد والمواصلات تتزايد عبر طول مدة الدراسة، وهذا ما يفسر وجود إرادة لدى الحكومة الجزائرية وجهود مبذولة من طرف الوزارات الوصية لتعزيز الرقمنة وتوسيع استخدامها لدى المؤسسات الخدماتية بما فيها مؤسسات البريد والمواصلات والتي استفادت ضمن هذه الجهود لتعزيز مستوى الشمول المالي، ويبرز ذلك جليا من خلال تعميم مستوى الخدمات المالية المقدمة من طرفها بما فيها وسائل الدفع الإلكترونية كالصراف الآلي.

3.3 الشمول المالي من حيث عدد الصرافات الآلية الموجودة في الوكالات البنكية:

إن فعالية أي دولة تقاس بفعالية جهازها المصرفي والذي يمثل القلب النابض لكل عملياتها التجارية والمبادلات التي تتم على المستويين المحلي والدولي، ولذلك تسعى الجزائر من خلال عمل مشترك بين الكثير من الوزارات ذات الصلة بهذا المجال لتحسين أداء وكالاتها البنكية الخاصة والعمومية في إطار نظرة مستقبلية لرقمنة هذا القطاع وجعل عملياته سهلة وتحت تصرف جميع أفراد المجتمع بما في ذلك تحسين خدمة الصراف الآلي، والذي يمثل أداة جد مهمة تسهل عملية التداول محليا، وعليه نسعى من خلال هذا الشق المهم من دراستنا الكشف عن ما تقدمه خدمات الصراف الآلي المستخدم لدى الوكالات البنكية في توسيع الشمول المالي في الجزائري، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 3: عدد الصرافات الآلية الموضوعة تحت التصرف لدى الوكالات البنكية في الجزائر خلال الفترة 2011-2022.

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد الصرافات الآلية لدى الوكالات البنكية في الجزائر	996	1056	1155	1227	1286	1341	1421	1393	1477	1493	1499	1523

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر:

https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-dab-gab/

نلاحظ من خلال الجدول رقم 3 أن عدد الصرافات الآلية الموضوعة تحت تصرف الوكالات البنكية في الجزائر هي متزايدة عبر سنوات الدراسة 2011-2022، وهذا ما يؤكد أن فعاليتها باتت مضمونة من حيث زيادة الطلب على استخدامها من طرف أفراد المجتمع الجزائري عبر ربوع ولايات الوطن، ولتأكيد هذا الطرح نعتمد على نفس الطريقة السابقة والمتمثلة في مرشح أو مصفي 'هودريك وبريسكوت' والتي تعتبر من بين أهم الطرق المستخدمة في تمهيد السلاسل الزمنية وتحديد الاتجاه العام لها، عن طريق حساب السلسلة الزمنية (YP_0)من السلسلة، بحيث يكون تباين السلسلة الزمنية الأولى أقل ما يمكن حول الفرق الثاني لها (المرعي و المصبح، 2016، الصفحات 163-162)، هذا وسنسعى لمعرفة اتجاه تطور عدد الصرافات الآلية الموضوعة تحت تصرف الوكالات البنكية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2011-2022، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل 2: تطور عدد الصرافات الآلية لدى الوكالات البنكية في الجزائر خلال الفترة 2011-2022، الاتجاه العام ومعدل النمو الدوري.

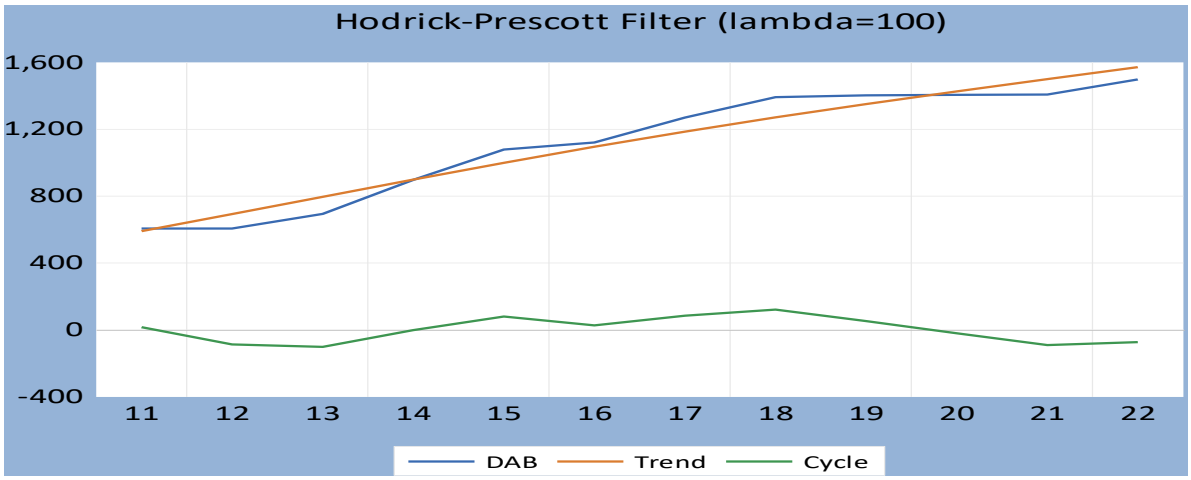

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 2 أعلاه بأن الاتجاه العام (Trend) لسلسلة الصرافات الآلية الموجودة في الوكالات البنكية تتزايد عبر طول مدة الدراسة، وهذا ما يفسر وجود توسع هائل في استخدام هذه الأدوات الإلكترونية في تلبية الطلب لدى الأفراد من خلال الصرافات الآلية كخدمة مصرفية تقدمها الوكالات البنكية في الجزائر، والتي تعكس في الأخير توسع مستوى الشمول المالي بشكل إيجابي، لكنه دائما يبقى دون المعدل العالمي المحدد لتوزيع الصرافات الآلية لدى الوكالات البنكية.

4.3 الشمول المالي من حيث عدد الحسابات المفتوحة بالنسبة للسكان البالغين سن العمل:

يعتبر مؤشر السكان البالغين سن العمل مهم في تفسير ظاهرة الشمول المالي وهذا راجع لارتباطه بالعوائد والمداخيل المالية التي يمكن أن يحصلها الفرد الموظف القادر على العمل سواءا ضمن الأسلاك الوظيفية أو النشاطات الاقتصادية، والجدول التالي يوضح مدى مساهمة تطور عدد الحسابات المفتوحة لدى هذه الفئة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014 والتي تمكننا من الكشف عن توصل هذه الشريحة المجتمعية إلى خدمات الجهاز المالي والمصرفي للكشف عن توسع الشمول المالي.

الجدول 4: تطور عدد حسابات الإيداع المفتوحة بالنسبة للسكان بالغين سن العمل في الجزائر خلال الفترة 2009-2014.

الوحدة مليون حساب.

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد حسابات الإيداع المفتوحة بالنسبة للسكان بالغين سن العمل.	1.7	2.5	2.5	2.6	2.71	2.91

المصدر: بوفليح نبيل، طرشي محمد، متطلبات تطوير وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر، الملتقى الدولي الخامس حول الاتجاهات الجديدة لإدارة السيولة وعصرنة وسائل الدفع، العوائق والتحديات، يومي 20-21 أفريل 2016، ص13.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 4 أن عدد حسابات الإيداع المفتوحة عرفت تطورا ملحوظا، وهذا راجع إلى زيادة الوعي بضرورة الاعتماد على الحسابات المالية والمصرفية لتسوية حسابات الفرد خاصة تقاضي الأجر كعملية إجبارية من جهة، وراجع إلى زيادة في الحركية الاقتصادية التي شهدها الجو الاقتصادي خلال هذه الفترة من جهة ثانية في إطار بعث برامج تنمية اقتصادية جد مهم تقضي بتوطيد التنمية خاصة الاجتماعية والاقتصادية، لكن لو نتعمق في هذه الإحصائيات نجد بأن أغلب الحسابات المفتوحة هي بريدية جارية مفتوحة على مستوى مؤسسات البريد والمواصلات والتي تشرح بأنها عملية للحصول على أجور الموظفين والمنتسبين إلى أسلاك وظيفية ترغمهم بضرورة توفير حسابات لاستلام أتعابهم المالية، وهو ما يشرح أن التداول ضعيف بل وأنه اصطناعي تشكل ظروف وعوامل قانونية تنظيمية في الجزائر، حيث تقضي دراسات محلية بأن هناك حوالي 24.1 مليون حساب بريدي حتى سنة 2014 أي بمعدل 2.5 حساب لكل فرد يبلغ سن العمل، أما إذ اقتصرنا على حسابات الإيداع التابعة للبنوك التجارية والتي تشرح التداول بالمفهوم الاقتصادي الصحيح نلاحظ بأنه هناك 9.01 مليون حساب حتى سنة 2014 بواقع 370 حساب لكل 10000 فرد من السكان البالغين لسن العمل أي بمعدل 0.37 حساب لكل فرد عامل، وهو غير كافي تماما لتفسير حركية التداول ضمن المصارف التجارية ويتبعها من حركية في توسيع مستوى الشمول المالي في الجزائر.

5.3 الشمول المالي من حيث حسابات الائتمان المصرفي:

بالنسبة لمؤشر النفاذ إلى حسابات الائتمان المصرفي فقد حققت الجزائر مستويات منخفضة بالمقارنة مع بعض النتائج المحققة على الصعيد الإفريقي أو حتى المغاربي والعربي بشكل أوسع، إذ بلغ هذا المؤشر حوالي 30 حساب ائتمان لكل 1000 شخص من السكان البالغين سن العمل في الجزائر خلال سنة 2019، والذي جعلها تصنف مع الدول الأكثر تخلفا من حيث فعالية الدورة الائتمانية للاقتصاد المحلي مثل دولة جيبوتي والتي سجلت مؤشر بقيمة 26 حساب ائتمان لكل 1000 شخص من السكان البالغين سن العمل لسنة 2019، أما دولة اليمن فقد سجلت مؤشر بقيمة 11 حساب ائتمان لكل 1000 شخص من السكان البالغين سن العمل لسنة 2019 وهذا غير كافي تماما ولا يشير إلى وجود خدمات مالية ولا مصرفية جذابة كفيلة بدفع حركية الاقتصاد، وهناك من يرجع ذلك إلى توسع المعاملات لدى السوق الموازية ما تجعل عملية الدفع أو الائتمان تتم خارج القنوات المالية والمصرفية للبلد.

وعليه يمكن القول بأن الشمول المالي في الجزائر من منظور بعض مؤشرات الوساطة المالية لاسيما تعلق الأمر بحسابات الائتمان لا يزال بعيد عن المستوى المنوط الذي يؤهل المنظومة المصرفية إلى توسيع خدماتها بشكل يصل إلى كافة فئات المجتمع.

4. خاتمة:

إن تعزيز مستويات الشمول في الجزائر يلعب دورا محوريا في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الأوضاع المالية الراهنة التي تمر بها البلاد، ثم إن توصيل الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع عامل يسمح لتعبئة موارد الدولة المالية بطريقة أكثر فعالية والذي يفتح المجال للقضاء أو التخفيف من حدة الإعسار المالي الذي تعرفه الدورة الاقتصادية، ولعل إمكانية الدفع الالكتروني في الجزائر هي إحدى أهم الخيارات المتاحة لتطبيق إستراتيجية الشمول المالي، بحكم أن المجتمع الجزائري اليوم يعرف تحظرا تكنولوجيا رهيبا من خلال استخدامه للتكنولوجيا في التحاور والتعلم وكذا التبادل التجاري، وبذلك بقي على الجزائر فقط أن تسعى لتنظيم هذه المعاملات من خلال وضع آليات رقابية وضوابط قانونية تنظم عملية تقديم الخدمات المالية والمصرفية بالطريقة المرنة والصحيحة، وكذا توحيد جهود المؤسسات المصرفية والمالية لتعزيز مستوى الخدمات المالية بداية من القدرة على هندسة أدوات توفي بالغرض للمتعاملين على اختلافهم، ثم القدرة على تسويق هذه المنتجات وإيصالها لكل فئات المجتمع بالتكاليف المناسبة، وفي هذا السياق يتضح أن سلطة النقد في الجزائر والتي يمثلها بنك الجزائر لابد أن تهتم بإنجاح إستراتيجية الشمول المالي لما لها من دور في تمكين الدفع الالكتروني ومن تنويع منتجاتها النقدية.

نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها هذه الدراسة فيما يلي:

- يتضمن الشمول المالي تقديم الخدمات المالية والمصرفية لكافة أفراد المجتمع، وخاصة الفئات ذات الدخل المحدود.
- للشمول المالي جملة من الأبعاد والتي ينبغي على كل مؤسسة مالية ومصرفية مراعاتها لضمان تعزيز مستوى توسيع شمول أدواتها المستخدمة، حيث يستدعي ذلك توفر بنية تحتية مالية جد متطورة.
- يتطلب تعزيز مستويات الشمول المالي إرساء ثقافة مصرفية ومالية لدى كل فئات المجتمع، عن طريق تعليم وتكوين وتحسيس كل أفراد المجتمع بأهمية وضرورة التعامل بمنتجات الصيرفة الحديثة.
- يعود تعثر الجزائر فيما يتعلق بتطبيقها لإستراتيجية الشمول المالي إلى ضعف الإرادة في تنفيذ البرامج والخطط التي تخدم هذا المسعى خاصة على المستوى التنفيذي للقرارات، ثم إن الشمول المالي في الجزائر ولد ميتا بحكم تعطل مشاريع رافده له كمشروع الحكومة الالكترونية وغيرها.
- عدم صفاء جو البيئة التشريعية والقانونية في الجزائر خاصة فيما يتعلق بتنظيم التعامل بوسائل الدفع الالكتروني ما جعل المنتجات المصرفية الالكترونية لا تصل إلى كل فئات المجتمع.
- ضعف أداء شبكة الإنترنت والتدفقات المحدودة لها هاجس يقف أمام تطوير الأداء المصرفي والمالي في الجزائر.
- هناك عوائق كبيرة جدا تقف أمام فئات المجتمع الجزائري خاصة من ذوي الدخل المحدود في الحصول على بطاقات الدفع الالكتروني.

التوصيات:

تبعا للنتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكن صياغة جملة من التوصيات التي نراها تدعم تعزيز مستوى الشمول المالي في الجزائر والتي كانت كما يلي:

- لابد على الجزائر أن تحاول جاهدة تطوير بنيتها التحتية لأنظمة الإنترنت والمعلومات لما لها من أهمية في الرفع من أداء منتجاتها وخدماتها المصرفية الالكترونية.
- التكثيف من نقاط الوصول للخدمات المالية وخاصة الالكترونية وفي المناطق النائية، من أجل توفير خدمات دفع الكتروني متطورة.
- تحديد معالم إستراتيجية جادة وواضحة للاشتمال المالي من خلال رسم ورقة طريق دقيقة تخدم هذا المسعى.
- تركيز جهود الحكومة الجزائرية على تقليص الفجوة القائمة في مؤشرات الشمول المالي خاصة من خلال مقارنة أداء قطاعها المالي والمصرفي مع الكثير من الدول المجاورة.
- سعي الجزائر نحو تقليص الفجوة بين النساء والرجال في استخدام الخدمات والمنتجات المالية.
- وضع سياسة فعالة للتأثير على الشباب في استخدام وسائل الدفع الالكتروني خاصة وأنهم من رواد استخدام التكنولوجيا في وقتنا الحالي، وبحكم أن المجتمع الجزائري مجتمعا شبابيا.
- رفع مستوى الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع الجزائري من خلال فتح باب واسعة أمام أدوات الصيرفة الإسلامية والتي تتماشى مع المعتقد والتوجه الاجتماعي للفرد الجزائري.
- تشجيع الانتشار الجغرافي للمصارف والمؤسسات المالية خاصة في المناطق الداخلية للوطن بما فيها المناطق النائية والمعزولة.

5. قائمة المراجع:

-تقدير فجوة الناتج في الإقتصاد السعودي خلال الفترة :1970-2012دراسة تطبيقية بإستخدام مرشحي هودريك بريسكوت وكالمن متعدد المتغيرات2016مجلة بحوث إقتصادية عربية 162-74163-2275-23

-تقرير. (2015). مجموعة العمل الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، متطلبات تبني إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. منشورات صندوق النقد العربي .

-تقرير. (2016). إضاءات نشرة توعوية. الشمول المالي (العدد 07) ، السلسلة الثامنة. الكويت، معهد الدراسات المصرفية.

-جازية حسيني. (2020). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية. مجلة شمال إفريقيا ، المجلد 16 (العدد 23).

-حنين محمد، و بدر عجور. (2017). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء – دراسة حالة البنوك الاستلامية العاملة في قطاع غزة. غزة، فلسطين، كلية علوم التجارة: الجامعة الاسلامية بغزة.

-رابح عرابة. (2012). دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (08).

-رحيمة بن عيني، و ابراهم حسن شحادة. (2022). دراسة تحليلية لتطور مؤشرات الشمول المالي في بعض دول المغرب العربي والخليج العربي خلال الفترة (2004-2020). مجلة إقتصاد المال والأعمال ، المجلد 6 (العدد 3).

-سامي عذبة، و حميد الجادر. (2009). العلاقات التعاقدية المنبثقة عن استخدام بطاقة الائتمان. رسالة ماجستير في القانون الخاص . الأردن، جامعة الأردن.

-صورية شنبي، و بن لخضر السعيد. (2019). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في مصر). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، المجلد 4 (العدد 1).

-عماد معوشي، و فاطمة الزهراء مغدور. (2022). الشمول المالي كألية إستراتيجية لتعزيز الإستقرار المالي في الدول العربية. مجلة الشعاع للدرسات الإقتصادية ، المجد 6 (العدد 2).

-فتحي شوكت، و مصطفى عرفات. (2007). بطاقات الائتمان البنكية في الفقه الاسلامي. رسالة ماجيستير في الفقه والتشريع . فلسطين، جامعة فلسطين.

-ميادة بلعايش، و حياة بن اسماعين. (2014). مشروع الصيرفة الالكترونية في الجزائر. مجلة أبحاث اقتصادية وادارية (16).

-نورة بوعلاق، سمير أيت يحي، و الوردي مشير. (2022). فعالية الشمول المالي في تعزيز التنويع الإقتصادي في الجزائر– دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2019. مجلة الإمتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة ، المجلد 6 (العدد 1).

-يوسف عمر، و عبد الله عبابنة. (2008). الدفع بالتقسيط عن طريق البطاقات الائتمانية (المجلد الطبعة الأولى). الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

- Rakhrour, Y., & Daham, S. R. (2021). Financial Inclusion in Algeria: reality and outlook. Strategy and Development Review , V11 (N 4).

-Yoshino NaoyukiMorgan Peter2016Overview Of Financial Inclusion, Regulation and EducationADBI Working Paper Series 5914-5.